

اقتصاد السوء

محمد زبيب

ما بعد شربل نحاس (1)

بعض الوقت لكي يسير به ميشال عون، لم يكن الأمر يحتاج إلى أكثر من غداء يجمع «جنرال التغيير والإصلاح» مع «حارس الحرية الأعظم»، بمبادرة من «رجل الأعمال» الذي حقق ثروة طائلة من «أفريقيا» ... لم يعد نبيه بري حليف حليف ميشال عون. صار عون حليفاً لبري. ملاحظة: حتى الآن لم يات حزب الله على ذكر اسم شربل نحاس. تمّ محوه كلياً ... حزب الله هو حليف عون وبري.

3

في حديث إلى صحيفة «الأخبار»، قال وزير الصحة علي حسن خليل (www.al-akhbar.com/node/29104) بصراحة تامّة «إن وزير العمل شربل نحاس لم يتجاوز صلاحياته بطرحه مشروع التغطية الصحية الشاملة (باعتبار أن الضمان الصحي يخضع لوصاية وزارة العمل، لا لوصاية وزارة الصحة)، بل تعدّى على حصتنا في الدولة بالمعنى المذهبي والسياسي».

هذه هي الحقيقة إذاً، فهل يجرؤ ميشال عون على مصارحة جمهوره بها؟ هل يجرؤ على الاعتراف بأن التضحية بشربل نحاس جاءت للحفاظ على حصة نبيه بري كشرط للحصول عون على حصة في الدولة؟ ملاحظة أخرى: لم يعد أحد يذكر «قوننة» بدل النقل، جرى تحويل الأنظار إلى تجاوز فؤاد السنيورة لخصص الآخرين في الإنفاق الإضافي المحقق بين عامي 2006 و2009!

4

طبي صفحة شربل نحاس في وزارة العمل، هو العنوان الذي وضعه «القاضي» سليم جريصاتي لعهد «التغيير والإصلاح» الجديد. لم يتكف وزير العمل، الذي اختاره عون بديلاً من شربل نحاس، باصطحاب صاحب محلات «أيشتي» إلى حفل تسلّم الوزارة، بل سارع إلى استقبال قيادة الاتحاد العمالي كأول عمل يقوم به ... عبّر عضو المجلس الدستوري السابق عن سعادته باللقاء مع «الصديق» غسان غصن الذي «عاد إلى وزارة العمل مرفوع الجبين بالمكتسبات التي حققها للعمال في لبنان» ... صديق؟ مرفوع الجبين؟ مكتسبات للعمال؟ هل يريد جريصاتي أن يبرهن للعونيين، قبل سواهم، أن قائدهم كان «يعش» طوال الأشهر الخمسة الماضية، ولم يكن يدعم فعلياً وزيره السابق؟

ملاحظة أخرى أيضاً: ردّ سليم جريصاتي على أسئلة الزميل غسان سعود قبل يومين من إعلان توريته (www.al-akhbar.com/node/35837)، على الشكل الآتي:

«الأخبار: «ألو، مرحباً معالي الوزير».

سليم جريصاتي: «الله يخليك، دخلك لا. أولاً أنا لا أشبه هذه الوزارة. ثانياً لا علاقة لي إدارياً بهذه الحقبة. ثالثاً، نحاس استشارني وأيدت موقفه. رابعاً يريدون وزيراً يخفف المشاكل في الحكومة لا يصعبها أكثر». لكن إذا حصل «تدخل كبير وراثي أن المصلحة العليا تقتضي مشاركتي، فسأوافق عندها».

1

«لن نقبل بأي شيء غير قانوني»، قالها ميشال عون الثلاثاء الماضي بعد الاجتماع الدوري لتكتل «التغيير والإصلاح»، وأضاف «لسنا مجبرين أن نتحمل أخطاء غيرنا وتجاوزاتهم». قبل 14 يوماً فقط، دفع ميشال عون نفسه بوزير العمل السابق، شربل نحاس، إلى الاستقالة لأنه رفض التوقيع على مرسوم «بدل النقل» غير القانوني وتمّ تكريس «أخطاء» الحكومات المتعاقبة منذ عام 1995 و«تجاوزاتها» للقوانين والمعاهدات الدولية وحقوق العمال والمستخدمين ومصالحهم ... يومها، أي في 21 شباط الماضي، برز عون طلبه الرامي إلى «القبول بشيء غير قانوني» بالقول «إنه لو لم تكن قوننة مرسوم بدل النقل ستحصل عبر قانون في الجلسة التشريعية لما كان التكتل قد وافق أبداً على توقيع المرسوم»!

لإنعاش الذاكرة، كانت الجلسة التشريعية «المقصودة» من المقرر انعقادها في اليوم التالي من هذا التصريح، أي في يوم الأربعاء 22 شباط الماضي، إلا أن الجلسة المذكورة لم «تقون» بدل النقل، وكذلك جلسة يوم 23 شباط، ثم جلسة 5 آذار ... وهكذا تمّ القبول بتوقيع مرسوم غير قانوني من دون أن يظهر أي حرص على «قوننته». ولإنعاش الذاكرة أيضاً، صرّح الوزير جبران باسيل تعليقا على استقالة وزير

العمل بالقول: «كنا نتمنى أن يبقى الوزير شربل نحاس معنا، فخروجه من الحكومة خسارة كبيرة، ولكن من دون قوننة بدل النقل، وإقرار مشروع إنفاق الـ 8900 مليار ليرة، وحسم موضوع التعيينات الإدارية وإعطاء دفع لاستمرار الحكومة بروحية منتجة وفاعلة، قد تكون الخسارة أكبر للبلد».

حسناً، تبدو الحصيلة حتى الآن كالتالي: قبل عون بشيء غير قانوني، لم «يقونن» بدل النقل، ولم يقرّ «مشروع الـ 8900 مليار ليرة»، ولم يحسم موضوع التعيينات الإدارية، ولم تبدد عودة الحكومة إلى عقد جلساتها «منتجة وفاعلة»، بل بالعكس تماماً ... وبالاستناد إلى «المفاضلة» التي طرحها باسيل، بمعزل عن صحتها أو صدقيتها، فقد منى «العونيون» بخسارة كبيرة بسبب خروج شربل نحاس من الحكومة، وتحققت الخسارة الأكبر للبلد طالما أن الدوافع لقبول الاستقالة لم تتحقق ... ولم يعد ميشال عون قادراً على «معايرة» وليد جنبلاط على عدم ثباته على «موقف»، وتمّ تحويل «التيار الوطني الحر» إلى نسخة طبق الأصل من «الحزب التقدمي الاشتراكي»: «شئان ما بين «الخطاب» و«الممارسة»، وشئان ما بين «القاعدة» و«القيادة».

2

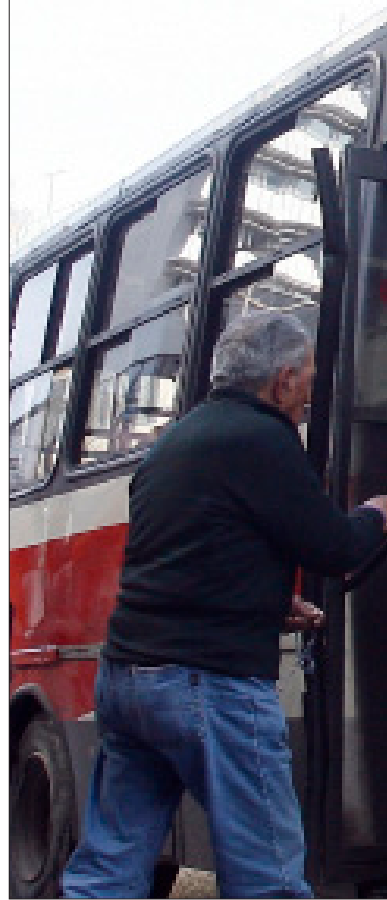
تسلسل «الأحداث» منذ طرح شربل نحاس مشروع «التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين المقيمين» وإصراره على فرض «الضريبة على الربح العقاري بنسبة 25% ورفع الضريبة على ربح الفوائد إلى 15%»، يوحى بأن قراراً اتخذ للتخلص من هذا «المخرب»، تطلب التنفيذ

النقل المشترك يضمن المنافسة المشروعة وتعرفة النقل

أن تشغيل النقل المشترك، أو النقل الذي تملكه الدولة اللبنانية هو أمر جوهري في تنظيم المنافسة المشروعة التي تفتح خبائراً أساسياً للبنانيين بعيداً عن الاحتكار والمافيات الساعية إلى مزيد من التحكم، فضلاً عن أن النقل المشترك يضمن تطبيق تعرفه النقل التي تحددها الدولة... غير أن هذا الخيار لا يزال «مغنياً» منذ سنوات عديدة لمصلحة القطاع الخاص الذي استولى على خطوط النقل مع انحسار دور «جحش الدولة» التدريجي وصولاً إلى توقف شبه تام كما هي الحال الآن.

ويقول رئيس اتحاد الولاة لنقابات النقل والمواصلات في لبنان أحمد الموسوي، إن دعم النقل الخاص لن يكون سوى «حل مؤقت لمشكلة النقل في لبنان، فالحل الأساسي يكون من خلال تشغيل النقل المشترك في لبنان، فلا يجوز تحميل القطاع الخاص مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، فيما العلاج الحقيقي يتمثل في النقل المشترك العام الذي يضمن عدم تجاوز أي تعرفه لحدودها المحددة من قبل الدولة».

لكن ما يحصل فعلياً هو أن الدولة استغنت عن دورها في هذا المجال. أبرز دليل على هذا الأمر، أن هناك نحو 27 باصاً لدى مديرية النقل المشترك جاهزة للعمل منذ أيلول الماضي، علماً بأنه قد أنفق عليها نحو 900 مليون ليرة (!) بحسب المطلعين، فيما منح مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والنقل صلاحية توقيع عقد بالتراضي مع إحدى الشركات لشراء 15 باصاً ولم ينفذ بعد.



لصفحة المازوت.

انعكس قرار رفع الحد الأدنى وتصحيح الأجور للمستخدمين والعمال سلباً على مالكي وسائقي النقل العمومي في اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فزادت الاشتراكات عليهم فيما لم تزد قيمة التعويضات العائلية، وهذا يحلّل السائقين أعباء إضافية.

احتمالات المنافسة؟

لعل هذه المطالب لم تكن مرفوعة في السابق بصورتها هذه، وربما هي مجرّد واجهة لمطلب واحد هو «زيادة التعرفة»، وهذا يفرض سؤالاً واحداً: «ما هي الوسائل المتاحة لمكافحة الارتفاع العشوائي لأسعار النقل؟».

يقول الخبراء في قطاع النقل، إن هناك طريقين لتحقيق هذا الأمر، أحدهما هامشي، والثاني ضروري وجوهري لانتظام عمل القطاع. فالثابت للعاملين في قطاع النقل،

باختصار

مسيرة تناهز الستين عاما على تطوير دور القطاع الخاص العربي وتفعيله في التنمية الوطنية والعربية المشتركة.

169 ترخيصاً صناعياً في النصف الثاني من 2011

هذا ما جاء في تقرير مصلحة المعلومات الصناعية - وزارة الصناعة، عن قرارات الترخيص الصناعية اللبنانية خلال النصف الثاني من العام 2011، جاء فيه أنه بلغ عدد القرارات المتعلقة بالتراخيص الصناعية للمصانع خلال النصف الثاني من هذا العام، 169 مقابل 167 خلال الفترة ذاتها من العام 2010. وقد سجل خلال شهر كانون الأول صدور العدد الأكبر منها (46 قراراً)، أما العدد الأدنى فقد سجل خلال شهر آب (18 قراراً). احتلت القرارات المتعلقة بتراخيص الإنشاء والاستثمار النسبة الأعلى (35,5) ومعظمها من الفئة الرابعة (30 قراراً) بينما بلغت نسبة القرارات المتعلقة بتراخيص الإنشاء 24,9% ومعظمها من الفئة الثالثة (18 قراراً)، أما نسبة القرارات المتعلقة بتراخيص نقل حق ترخيص فبلغت 16,6%.

(الأخبار، وطنية)

الزميل أكرم زريق. وقال البيان «إن قيادة الاتحاد العمالي استمعت وأجابت على أسئلة مشروعة، لا بل واجبة، طرحها مندوب الاتحاد في الجلسة المذكورة، وتناولت ملفات معيشية واجتماعية هامة وحساسة شهدتها الساحة النقابية في الأسابيع القليلة الماضية». واستنكر الموقف المستهجن لعضو هيئة المكتب، الذي النقاش والحوار داخل الهيئات الدستورية في الاتحاد العمالي العام «تخويناً وطعنًا بالظهر».

اتحاد الغرف العربية يحتفل ببوبيله الستين

وذلك في مقره «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي» في بيروت الإثنين المقبل، برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وحضوره، وسيشارك في الاحتفال رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي. وسيلقي الرئيس سليمان خطاباً بمناسبة المناسبة. وقال رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار إن الاتحاد أصبح اليوم نقطة ارتكاز أساسية لمؤسسات الاقتصاد العربي ومركزاً مرجعياً للترويج للاستثمار في الوطن العربي، بعدما عمل طوال



المصرفي في الحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم عبر العقد الجماعي، وندد ب«التوجه لضرب هذه الحقوق». وطالب ب«الاسراع في اقرار تثبيت العمال المياومين في الكهرباء ومن دون اي تمييز»، وبإقرار «قانون تصحيح الاجور لموظفي القطاع العام»، وندد ب«توجه وزارة المال لرفع ضريبة الـ TVA». وحذّر من «المماطلة في اقرار قانون بدل النقل في مجلس النواب استناداً الى مشروع وزير العمل السابق شربل نحاس». كذلك ندد ب«التأمر على حقوق العمال والموظفين عبر الاتفاق بين الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية الذي حرم العمال ابسط حقوقهم».

استغراب انسحاب احد قياديين «العمالي» من المجلس التنفيذي

فقد أعلن المجلس التنفيذي لاتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع في بيان، انه عقد جلسة طارئة، على اثر الجلسة التي عقدها المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام أول من امس، وذلك للتداول في الموقف الذي اتخذه أحد قياديين الاتحاد العمالي العام وعضو هيئة مكتبه، حيث انسحب من الجلسة احتجاجاً على ما سماه «تخويناً» رداً على مداخلته مندوب الاتحاد

بعض المؤسسات لم تلتزم دفع زيادة الأجور وبدل النقل

الكلام لرئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس بعد لقائه مع وزير العمل سليم جريصاتي. وقال شماس «لا شك في أن هناك بعض المؤسسات لم تلتزم، ونحن على علم بهذا الأمر، لكن يجب مراعاة النسب حيث ان السواد الأعظم من المؤسسات والشركات النظامية تدفع لأنها تعي واجباتها الاجتماعية. ونحن من على منبر وزارة العمل نقول إننا ملتزمون ما وقنناه، ونحن تحت القانون، ولذلك نطالب كل المؤسسات التجارية وغير التجارية بأن تلتزم مرسوم تصحيح الاجور وتقديم بدل النقل».

هناك مؤامرة ضد العمال

هذا ما أعلنه الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين برئاسة كاسترو عبد الله خلال اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد أمس، وأعلن الاتحاد في بيان وقوفه الى جانب اتحاد موظفي المصارف وجميع العاملين في القطاع

